



ترجمة الملخص التنفيذي لنتائج تقرير تدقيق الجودة المؤسسية

لكلية العلوم التطبيقية بصور

١. نظرة عامة حول عملية تدقيق الجودة المؤسسية

يوثق تقرير تدقيق الجودة المؤسسية المنشور باللغة الانجليزية (ويشار له لاحقاً بـ "التقرير") الاستنتاجات التي توصلت إليها عملية تدقيق جودة كلية العلوم التطبيقية بصور، حيث يعلّق على رسالة الكلية ورؤيتها، ومدى ملاءمة وفاعلية أنظمتها المؤسسية المختلفة في تحقيق هذه الرؤية والرسالة.

ويعد تدقيق الجودة المؤسسية المرحلة الأولى من عملية الاعتماد المؤسسي التي تقوم بها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، والمكوّنة من مرحلتين متعاقبتين هما: "تدقيق الجودة المؤسسية" و"التقويم مقابل المعايير المؤسسية". وقد تم تصميم عملية تدقيق الجودة المؤسسية لتحقيق هدفين أساسيين هما: تظمين الرأي العام بخصوص جودة أنشطة كلية العلوم التطبيقية بصور، إلى جانب توفير التغذية الراجعة البناءة لمساعدة الكلية، ودعم جهودها المتواصلة للتحسين.

وقد بدأت عملية تدقيق الجودة المؤسسية لكلية العلوم التطبيقية بصور مع قيام الكلية بإجراء دراسة ذاتية شاملة تضمنت رسالتها ورؤيتها وأنظمتها، ثم تم تلخيص نتائج تلك الدراسة وإدراجها ضمن وثيقة الدراسة الذاتية التي قدمتها الكلية في ٢٥ أغسطس ٢٠١٢م للهيئة. بعدها قامت الهيئة بتشكيل فريق تدقيق الجودة المؤسسية من مراجعين محليين ودوليين من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة؛ لتدقيق جودة الكلية (انظر القسم ٤).

وبعد مراجعة وثيقة الدراسة الذاتية والوثائق المساندة التي قدمتها الكلية عبر البريد الإلكتروني، قام رئيس الفريق، ومديرة عملية المراجعة، بزيارة الكلية (الزيارة التخطيطية) بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢م؛ لاستيضاح بعض الأمور وطلب معلومات إضافية، وكذلك لعمل الترتيبات الضرورية للزيارة التدقيقية. بعدها، وفي إطار عملية التدقيق، وجه الفريق دعوة عامة إلى كل من لديه ملاحظات وطروحات حول جودة مختلف أنشطة الكلية للتقدم بها خطياً للهيئة. ولم يستلم الفريق أي طروحات بهذا الخصوص.

قام الفريق إثر ذلك بزيارة ميدانية (الزيارة التدقيقية) للكلية في الفترة من ٢ إلى ٤ ديسمبر ٢٠١٢م، حيث التقى خلالها بما يقارب تسعين شخصا، بمن فيهم أعضاء من مجلس إدارة الكلية والأساتذة وعدد من الطلبة، بالإضافة إلى بعض الجهات ذات العلاقة من داخل الكلية وخارجها. كما قام الفريق أثناء تلك الزيارة بجولة تفقدية شملت بعض مرافق الكلية، واطَّلَع على عدد من المواد والوثائق الإضافية أثناء الزيارة. ولم يأخذ فريق التدقيق بعين الاعتبار أي معلومات أو بيانات بعد يوم ٤ ديسمبر ٢٠١٢م (باعتباره اليوم الأخير من الزيارة التدقيقية) لغرض عملية التدقيق هذه، باستثناء تلك البيانات الموجودة مسبقا والتي طلبها فريق التدقيق سلفا على وجه التحديد، و/أو التي تقدمت بها المؤسسة ضمن ردها على النسخة الخامسة من التقرير.

ويتضمن تقرير تدقيق الجودة المؤسسية للكلية الذي أصدرته الهيئة ملخصا للنتائج الرسمية الموثقة والمدعومة بالأدلة، التي توصل إليها الفريق أثناء عملية التدقيق. كما يتضمن التقرير الإشادات بجوانب الأداء الجيد التي شخّصها الفريق في عمل الكلية، والتوكيدات على بعض الجوانب التي تبذل فيها الكلية جهودا متواصلة لتحسين أدائها، والتي رأى الفريق ضرورة دعمها ومساندتها، إلى جانب عدد من التوصيات الهامة التي أراد الفريق أن يلفت اهتمام الكلية نحوها بوصفها فرصا ممكنة لتحسين الأداء، والتي لم تقم الكلية بمعالجتها على النحو المناسب حتى تاريخ الزيارة التدقيقية. وبعبارة أخرى، فإن هذا التقرير يهدف إلى بيان عدد من الملاحظات الهامة والمتوازنة، ولكنه لا يتناول جميع القضايا والأنظمة المطبقة في الكلية.

ومن الجدير بالذكر أن كافة أنشطة التدقيق التي قام بها فريق التدقيق، بالإضافة إلى إعداد هذا التقرير، قد جرت وفق الضوابط التي تتبناها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في عمليات التدقيق. وقد صادق مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٣م على إصدار هذا التقرير.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي قد أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٥٤ لتحل محل مجلس الاعتماد. ومن ضمن مسؤوليات الهيئة القيام بعمليات تدقيق الجودة لمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان، وللمزيد من المعلومات عن الهيئة، بالإمكان زيارة موقعها الإلكتروني <http://www.oaaa.gov.om/>. كما يمكن الحصول على التفاصيل الكاملة لعملية تدقيق الجودة في "دليل تدقيق الجودة: المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي" على الرابط http://www.oaaa.gov.om/QAM_2008_FINAL2.pdf

٢. ملخص النتائج

كلية العلوم التطبيقية بصور هي واحدة كليات للعلوم التطبيقية الستة التي تعمل تحت سلطة وزارة التعليم العالي. وكانت الكلية قد تأسست في عام ١٩٨٧م لتخريج المعلمين، ثم تحولت في عام ١٩٩٥م إلى كلية التربية بصور. ثم صدر مرسوم سلطاني في عام ٢٠٠٥م بتحويل الكلية إلى كلية للعلوم التطبيقية في محاولة لتلبية احتياجات سوق العمل الوطني. وتضم كلية العلوم التطبيقية بصور ستة أقسام أكاديمية تعود مرجعية رؤسائها إلى مساعد العميد للشؤون الأكاديمية والبحث العلمي، وأربعة

أقسام إدارية تحت ادارة مساعد العميد للشؤون الأكاديمية المساندة. في حين يرتبط مساعدا العميد بعميد الكلية، وهو الرئيس الرمزي للمؤسسة. وتبلغ مساحة حرم الكلية ١٠٠,٠٠٠ متر مربع، ويضم عشرة أبنية وبعض الملاعب الرياضية لأغراض ترفيه الطلبة. وبلغ عدد الطلبة المسجلين في الكلية في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢م ألفا وثمانية وثلاثين طالبا (١٠٣٨)، في حين بلغ العدد الإجمالي لشاغلي مختلف الوظائف الأكاديمية وغير الأكاديمية ١٨٧ موظفا.

وقد طورت لجان مركزية، شكلتها وزارة التعليم العالي، رؤيةً ورسالةً وقيماً وخطّةً استراتيجيةً مشتركة لجميع كليات العلوم التطبيقية. كذلك تخضع جميع الكليات الستة لنفس اللائحة التنظيمية. وكما هو الحال في سائر كليات هذه الشبكة، فإن حوكمة كلية العلوم التطبيقية بصور تعود إلى مجلس أمناء تترأسه وزيرة التعليم العالي، وتعمل الكلية تحت الإشراف المباشر للمدير العام لكليات العلوم التطبيقية. إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الكلية هو التأخير الملحوظ في عملية اتخاذ القرار وتطوير وتوفير السياسات ضمن الشبكة، وهذا الواقع يعيق مرونة الكلية وقدرتها على تلبية الأهداف التي حددتها لنفسها. ويرى فريق التدقيق أن الكلية، وبمعية وزارة التعليم العالي، مدعوة لمراجعة فاعلية عمليات حوكمتها وإدارتها. كما لاحظ الفريق أن الخطة السنوية الحالية للكلية لا تتماشى بوضوح مع الخطة الاستراتيجية، وتحتاج إلى تضمين مؤشرات أداء رئيسة وطرق تقويم وتحليل البيانات التي يتم جمعها.

ويدعم الفريق جهود الكلية للعمل بطريقة أكثر سرعة فيما يتعلق بإدارة السياسات وتطوير سياسات محددة. والكلية مدعوة لضمان تطوير وتنفيذ السياسات والأنظمة الرئيسية (مثل سياسات إدارة المخاطر، وتظلمات وشكاوى الطلبة، والانتحال الأدبي، وأخلاقيات البحث العلمي والملكية الفكرية، والصحة والسلامة) على نحو متسق في عموم المؤسسة. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري للكلية تبني نهج منظم في مراجعة وضمان جودة أنشطتها الأكاديمية والإدارية. وكانت الكلية، في وقت إجراء هذا التدقيق، تطرح ثلاثة برامج أكاديمية تقضي إلى مؤهل البكالوريوس، وهي: دراسات الاتصال، وتقنية المعلومات، والتقنية الحيوية التطبيقية، بالإضافة إلى البرنامج التأسيسي العام. وفي البداية كانت مجموعة الجامعات النيوزيلندية هي المسؤولة عن تطوير المناهج الأكاديمية وتصميمها، وطرحها وضمان جودتها. إلا أن الاتفاقية مع هذه المجموعة قد انتهت في عام ٢٠١١م، ولم يتمكن فريق التدقيق من استيضاح الترتيبات التي تم اتخاذها بديلا عن الدور الذي كانت تؤديه هذه المجموعة. وفي معرض بحثها عن نظام جودة بديل على مستوى البرامج، تحتاج الكلية إلى التأكد من أن النظام الجديد يضمن جودة المعايير الأكاديمية لبرامج الكلية وخريجها.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، بدأت الكلية بطرح برنامج جديد في التقنية الحيوية التطبيقية بعد عملية تطوير داخلية شاملة للبرنامج. ويشيد الفريق بالكلية لاتخاذها إجراءات فاعلة لتطوير برامج جديدة بعد انتهاء الاتفاقية مع المجموعة النيوزيلندية. ويتم تحديد سمات الخريجين التي تستهدفها جميع البرامج مركزيا على مستوى شبكة كليات العلوم التطبيقية، وقد شخّصت كلية العلوم التطبيقية بصور الحاجة إلى استراتيجية أكثر انتظاما لتضمين هذه السمات في تصميم وطرح المناهج، وكذلك في تقويم مدى تحقيقها. وخلص الفريق إلى أن على الكلية التأكد من أن تصميم وطرح المناهج على

نحو يعكس الطبيعة التطبيقية للبرامج، وأن طرائق التقويم تقيس مخرجات التعلم التي يحققها الطلبة. وجدير بالإشارة أن الطلبة الذين يتم قبولهم في كليات العلوم التطبيقية مطالبون بإكمال البرنامج التأسيسي العام في حال عدم استيفائهم للمستوى المطلوب للقبول المباشر في برامج التعليم الجامعي. وقد لاحظ فريق التدقيق بأن درجة اجتياز البرنامج التأسيسي في الكلية غير متوافقة مع النسبة المنصوص عليها في المعايير الوطنية العمانية الخاصة بالبرامج التأسيسية العامة. والكلية مدعوة لمعالجة هذه المسألة وإعطائها الأولوية؛ لضمان وصول الطلبة إلى المستوى الذي يسمح لهم بمتابعة دراساتهم باللغة الانجليزية. ويدعم الفريق جهود الكلية المنتظمة في مراقبة وتقويم وتحسين خبرة التعليم والتعلم التي توفرها لطلبتها. وقد بدأت الكلية مؤخرًا في تطبيق إجراءات تهدف إلى رصد وجهات خريجها، بيد أنه لا توجد بعد رابطة للخريجين. فالخريجون السابقون وأصحاب العمل يمكن أن يزودوا الكلية بتغذية راجعة عن سمات الخريجين، كما يمكن أن يكونوا مصدرًا للدعاية لها في المجتمع المحلي وفي عموم سلطنة عمان، ولكن لم تتم الاستفادة منهم لحد الآن على النحو المطلوب.

ورغم أن نشاط الكلية الأساسي هو التدريس، فإن البحث العلمي مدرج في الخطة الاستراتيجية، وعليها بذل المزيد من الجهود في هذا الجانب. فالكلية مدعوة لتطوير وتطبيق خطة للبحث العلمي تحدد أولويات أنشطتها البحثية وكذلك فرص التعاون مع شركائها في البحث. ويحث الفريق الكلية على مراجعة اتصالاتها بوزارة التعليم العالي، وعلى الاستفادة أكثر من البيانات التي يوفرها نظام معلومات الطلبة (SIS) في تخطيط خدمات دعم الطلبة واتخاذ القرارات. كما أبدى الفريق قلقه من عدم سعي الكلية إلى الحصول على التغذية الراجعة من الطلبة، والتعامل مع ملاحظاتهم على نحو منهجي. كما أن هنالك عددًا من العراقيل يعوق استخدام موارد التعلم الالكترونية، من بينها مركزية هذه الموارد في وزارة التعليم العالي، وبطء خدمات الأنترنت في الحرم المؤسسي، وانعدامها في سكن الطالبات. والفريق غير مرتاح كذلك لغياب خدمات الرعاية الصحية الملائمة في الحرم المؤسسي، بما فيها خدمات الإسعاف الأولي، ويحث الكلية، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، لمعالجة هذه المسألة. ويشيد الفريق بمركز التدريب والتوجيه الوظيفي لتطبيقه نظامًا فاعلاً لتدريب الطلبة في مواقع العمل، وتوجيههم بشأن مستقبلهم الوظيفي، وإعدادهم لسوق العمل.

ويتم اختيار وتعيين الموظفين من خلال عملية مركزية تديرها وزارة التعليم العالي. والكلية مدعوة إلى تطوير وتطبيق خطة للموارد البشرية توفر للأقسام المعنية المزيد من الاستقلال الذاتي في عملية الاختيار؛ لضمان المزيد من الاتساق في مستوى جودة الكادر الأكاديمي، بالإضافة إلى امتلاك ناصية القرار في عملية التوظيف. ويتم تقويم أداء الموظفين بالدرجة الأولى باستخدام " تقرير الأداء" الذي تعده وزارة التعليم العالي، بيد أنه لا يتم إطلاع الموظف المعني على نتيجة هذا التقويم، بالإضافة إلى عدم امتلاك الكلية لبرنامج داخلي للتطوير الوظيفي. وبناء عليه فإن الكلية مدعوة لتطوير وتطبيق خطة خاصة بها لتطوير موظفيها الأكاديميين والإداريين، بما في ذلك كبار موظفي الإدارة، على أن ترتبط هذه الخطة بنتائج تقويم أداء الموظفين وتسترشد بها. ومع أن الكلية نجحت في تعيين معظم كادرها الإداري، فأنها تقر بمواجهة تحديات في تعيين العمانيين في الوظائف الأكاديمية، وهي بناء على ذلك مدعوة إلى بذل المزيد من الجهود الحثيثة لتوظيف المزيد من العمانيين، تماشيًا مع أغراضها الاستراتيجية.

ويقدّر فريق التدقيق جهود الكلية الرامية إلى تحسين الحياة داخل الحرم المؤسسي، والمرافق الموجودة؛ ومع ذلك فإن الفريق يرى مساحة للمزيد من العمل في هذا الجانب، حيث أن الكلية تفتقر إلى المرافق الترفيهية للطلبة وكذلك الموظفين. وقد شهدت الكلية تغييرات مهمة ضمن في تحولها من كلية للتربية إلى كلية للعلوم التطبيقية. إلا أنه لا يزال أمامها الكثير من العمل حتى يتسنى لها تحقيق رؤيتها ورسالتها. وفيما يلي ملخص بالإشادات والتوكيدات والتوصيات حسب الترتيب الذي وردت فيه في التقرير.

وتؤكد الهيئة على أن عدد الإشادات والتوكيدات والتوصيات الواردة في التقرير ليس مُهمًا بقدر أهمية محتوى هذه الاستنتاجات ومضامينها. فعلى سبيل المثال، قد تركز بعض التوصيات على جوانب مهمة جدا مثل تقويم أداء الطلبة، ولكن البعض الآخر قد يركز على جوانب أقل أهمية مثل صيانة أجهزة التعليم الصيفية. لذا، فإنه من غير المناسب مقارنة مؤسسات التعليم العالي بالاستناد فقط إلى عدد الإشادات والتوكيدات والتوصيات الواردة في كل تقرير بوصفها مؤشرا وحيدا على جودة هذه المؤسسات.

أ. ملخص الإشادات

الإشادة الرسمية هي الاعتراف بأحد الجوانب المتميزة من الأداء الجيد.

1. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم التطبيقية بصور لفاعليتها في تطوير وتطبيق برنامج البكالوريوس في التقنية الحيوية التطبيقية.
2. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم التطبيقية بصور لتطوير وتطبيق نظام فاعل لتدريب الطلبة في مواقع العمل والتوجيه الوظيفي.
3. تشيد الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بكلية العلوم التطبيقية بصور لتطوير وتطبيق إجراءات أمنية فاعلة تتعلق بإدارة الأوراق الامتحانية.

ب. ملخص التوكيدات

التوكيد الرسمي إقرار بأن المؤسسة قامت بتشخيص إحدى الفرص الهامة للتحسين، وأنها أظهرت التزاماً واضحاً ومناسباً للتعامل مع تلك الحالة.

1. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع كلية العلوم التطبيقية بصور حول ضرورة التعاون بين الكلية ووزارة التعليم العالي لوضع نظام لتطوير وإدارة السياسات، وتدعم الهيئة جهود الكلية في القيام بهذه المبادرة.
2. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع كلية العلوم التطبيقية بصور حول ضرورة تطوير وتطبيق نظام رسمي لتظلمات وشكاوى الطلبة يتم إحاطة الجهات ذات العلاقة به، ومراقبته وتقويم فاعليته، وتدعم الهيئة جهود الكلية في هذا الجانب.

٣. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع كلية العلوم التطبيقية بصور حول ضرورة تطوير استراتيجية منهجية لتضمين سمات الخريجين في تصميم وطرح جميع مناهج برامجها، وإحاطة جميع الشركاء بهذه السمات؛ وتقويم مدى تحقيقها، وتدعم الهيئة جهود الكلية في هذا الجانب.
٤. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع كلية العلوم التطبيقية بصور حول ضرورة تطوير وتطبيق آلية رسمية وشاملة لمراقبة مستوى الانتحال الأدبي وفاعلية الإجراءات المستخدمة لمكافحته، وتدعم الهيئة جهود الكلية الأولية في معالجة هذه القضايا.
٥. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع كلية العلوم التطبيقية بصور حول ضرورة مراجعة النظام الاستشاري للطلبة لتحسين فاعليته، وتدعم الهيئة جهود الكلية في معالجة هذه المسألة.
٦. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع كلية العلوم التطبيقية بصور حول ضرورة تحسين عمليات جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالطلبة، وتدعم جهود الكلية في هذا الجانب.
٧. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع كلية العلوم التطبيقية بصور حول ضرورة اتخاذ خطوات لتقليل التغيب والغش في الامتحانات، وتدعم الهيئة جهود الكلية في إدخال آليات لمعالجة هذه القضايا.
٨. تتفق الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي مع كلية العلوم التطبيقية بصور حول ضرورة تطوير وتطبيق نظام تعريفي رسمي للموظفين، وتدعم جهودها في معالجة هذه الثغرة.

ج. ملخص التوصيات

- التوصية هي لفت انتباه المؤسسة إلى وجود فرصة هامة للتحسين في جانب ما من جوانب أدائها، والتي لم تشخصها المؤسسة بصورة دقيقة أو أنها لم تقم بمعالجتها على النحو المناسب حتى الآن.
١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بالعمل مع وزارة التعليم العالي على مراجعة فاعلية النظام الحالي للحوكمة والإدارة، بما في ذلك آليات اتخاذ القرار في الوقت المناسب؛ لضمان دعم هذا النظام للكلية في تحقيق رسالتها ورؤيتها وأهدافها الاستراتيجية.
 ٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بالعمل مع وزارة التعليم العالي على توضيح أدوار ومسؤوليات أعضاء الكادر الوظيفي على المستوى المركزي وعلى مستوى الكلية، وتطوير وتطبيق آلية لتقويم أداء الإدارة العليا في الكلية، وربط هذه الآلية ببرنامج تطوير وظيفي مناسب، كلما تطلب الأمر.
 ٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطوير وتطبيق خطط تشغيلية تتماشى مع الخطة الاستراتيجية، وتقويم التقدم في تحقيق أهداف هذه الخطط التشغيلية مقابل مؤشرات أداء رئيسة محددة سلفاً.
 ٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطوير وتطبيق نظام شامل لإدارة المخاطر، يتضمن تحديد المخاطر واستراتيجيات لتخفيف آثارها في جميع جوانب أنشطة الكلية.

٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بالعمل مع وزارة التعليم العالي على مراجعة آليات ضمان الجودة لجعلها رسمية، وتنفيذها على نحو متنسق، ومراقبتها دورياً؛ وتقويمها على نحو منتظم؛ لتعزيز ثقافة الجودة في الكلية ودعم حلقة من التحسين المستمر.
٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطوير وتطبيق سياسة وإجراءات فاعلة ومناسبة للصحة والسلامة، بما في ذلك توظيف الكادر المؤهل؛ لضمان صحة وسلامة جميع طلبتها وموظفيها.
٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بأن تضمن أن تصميم المناهج وطريقة طرحها يعكسان الطبيعة التطبيقية المنشودة للبرامج، تماشياً مع رؤية ورسالة الكلية، وأن يتم تزويد الكلية بالموارد الكافية لطرح هذه البرامج التطبيقية.
٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بالعمل مع وزارة التعليم العالي على مراجعة مستوى اجتياز (الخروج من) البرنامج التأسيسي؛ لضمان تماشيها مع المعايير الأكاديمية الوطنية للبرامج التأسيسية العامة.
٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بمراجعة نظام مراقبة جودة التدريس؛ لضمان فاعليته وتطبيقه على نحو متنسق.
١٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بالعمل مع وزارة التعليم العالي على تطوير وتطبيق نظام لمراجعة طرائق تقويم الطلبة على نحو منتظم، وضمان فاعلية الطرائق المستخدمة في قياس مخرجات التعلم المنجزة.
١١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور، بتطوير وتطبيق آلية رسمية لمتابعة الخريجين؛ لإخضاع وجهاتهم للتحليل النقدي ودراسة تبعات ذلك على البرامج الأكاديمية.
١٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطوير وتطبيق خطة للبحث العلمي تحدد أولويات الأنشطة البحثية وكذلك فرص التعاون البحثي مع الشركاء، بما في ذلك الكليات الأخرى في شبكة كليات العلوم التطبيقية، تماشياً مع الخطة الاستراتيجية واستجابة لاحتياجات قطاع الأعمال والصناعة والحكومة.
١٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطوير وتطبيق سياسات وإجراءات تضمن سير الأنشطة البحثية التي ينجزها الموظفون وفق الضوابط الأخلاقية، ومطابقتها للمعايير الدولية المعاصرة للسلامة الحيوية.
١٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطوير وتطبيق آلية رسمية لتوفير مدخلات القطاع الصناعي للمناهج الأكاديمية، بما في ذلك مراقبة اكتساب الخريجين للسماح المقررة وتقويم أدائهم.
١٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بالعمل مع وزارة التعليم العالي على مراجعة فاعلية مصادر الدعم الأكاديمي ومصادر التعليم الحالية، بما في ذلك المكتبة وتوفير تقنيات المعلومات تماشياً مع الأغراض الاستراتيجية للكلية ومتطلباتها الأكاديمية.

١٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بمراجعة آليات التواصل مع وزارة التعليم العالي لضمان وصول الكلية، على نحو كامل وفوري، للمعلومات التي تحتاجها في إنجاز أنشطتها.
١٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطوير وتطبيق عملية رسمية لمراقبة وتقويم فاعلية خدمات دعم تعلم الطلبة التي تقدمها.
١٨. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطوير وتطبيق مسوح استقصائية منظمة ودورية لرضا الطلبة عن جميع جوانب الخدمات التي تقدمها الكلية، وإحاطة الجهات ذات العلاقة، بمن فيهم الطلبة، بنتائج هذه المسوح، بالإضافة الى تطوير آلية للتعامل مع هذه النتائج.
١٩. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بمعالجة النواقص في الأقسام الداخلية للطالبات (سكن الطالبات)، وبضمان إيفائها لغرض خدمة الطالبات، من خلال توفير تسهيلات الانترنت لدعم تعلم الطلبة خارج حرم الكلية.
٢٠. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بالعمل مع وزارة التعليم العالي على معالجة نقص خدمات الرعاية الطبية وخدمات الإسعافات الأولية الملائمة داخل حرم الكلية ووضع جدول زمني لتأسيس قسم الإرشاد الجديد.
٢١. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بمراجعة المرافق الترفيهية المتوفرة لطلبتها لأجل دعم تجربتهم التعليمية.
٢٢. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطوير وتطبيق خطة للموارد البشرية تماشياً مع الأغراض الاستراتيجية للكلية، تتضمن تطوير آليات لأشراك الموظفين المعنيين في عملية اختيار وتعيين الموظفين.
٢٣. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بوضع آلية (من خلال وحدة للتطوير الوظيفي، على سبيل المثال) للإشراف على التطوير الوظيفي وربطه بآلية تقويم أداء الموظفين.
٢٤. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بالعمل مع وزارة التعليم العالي على مراجعة آلية تقويم الأداء وعملياته؛ لضمان فاعليتها وإحاطة الأفراد المعنيين بنتائج التقويم.
٢٥. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بالقيام بمسوح استقصائية لقياس رضا الموظفين ودراسات مماثلة للموظفين المنتهي عملهم في الكلية؛ حتى يتسنى لها تجميع بيانات مهمة عن رضا الموظفين، والاستفادة منها في تحسين عملية استبقاء الموظفين في الكلية.
٢٦. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بتطبيق خطة رصينة لتعمين الكادر الأكاديمي في الكلية.
٢٧. توصي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي كلية العلوم التطبيقية بصور بإيجاد وتبني آلية لإثراء الموقع الإلكتروني للكلية بالمعلومات المحدثة.

٣. التعريفات

في هذا الملخص، يكون للكلمات والمصطلحات أدناه المعنى الموضح قرين كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك:

- التدقيق: عملية تدقيق الجودة المؤسسية لكلية العلوم التطبيقية بصور
- التقرير: النسخة الاصلية الكاملة من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية
- الفريق: فريق تدقيق الجودة المؤسسية
- الكلية: كلية العلوم التطبيقية بصور
- الهيئة: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي

٤. أعضاء الفريق

- د. باستي باكستون
أ. جاك كونال
د. بينلوب بيدجود
د. أحمد الكندي
بروفيسور/ خالد داي
د. وفاء المنصوري
- مدير كلية ساوث باسيفيك للعلوم الطبيعية، نيوزيلاند (رئيس الفريق)
مدير سابق للشؤون الأكاديمية بالمؤسسات الخاصة، مجلس حكام ولاية
أوهايو، ومستشار تعليم عال بأوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية
محاضر أول سابق بقسم الرياضيات والإحصاء، جامعة كينجستون، المملكة
المتحدة
عميد كلية الاقتصاد والإدارة وأنظمة المعلومات، جامعة نزوى
أستاذ بقسم علوم الحاسوب، جامعة السلطان قابوس
الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي (مديرة عملية المراجعة)

٥. ملاحظة قانونية

هذه الترجمة هي ملخص للنسخة الأصلية من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية لكلية العلوم التطبيقية بصور، الصادر باللغة الإنجليزية، والمنشور في الموقع الإلكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على الرابط: <http://www.oaaa.gov.om/Review/CAS%20Sur%20Audit%20Report%20final2.pdf>. وفي حال وجود أي اختلاف في المضامين بين التقرير وترجمة الملخص، فإن التقرير الأصلي يعتبر المرجع النهائي.